

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

تشرين الثاني 2016

في تشرين الثاني 2016، تراجعت غالبية مؤشرات القطاع الاقتصادي الحقيقي المتوافرة قياساً على ما كانته في الشهر الذي سبق باستثناء القليل منها كمساحات البناء وحركة الوافدين إلى مطار بيروت، فيما حقّق ميزان المدفوعات فائضاً قدره 457 مليون دولار ليسجّل رصيده التراكمي لغاية تشرين الثاني 2016 فائضاً بقيمة 332 مليون دولار مقابل عجز قارب 3 مليارات دولار في الفترة ذاتها من العام 2015، وذلك على الرغم من ارتفاع العجز في الميزان التجاري بحوالي مليار دولار بين الفترتين المذكورتين. كما عرف القطاع المصرفي نمواً جيداً نسبياً في ميزانتيته في تشرين الثاني 2016، ليتجاوز معدّل الزيادة 8% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016 مقابل معدل نمو أدنى (4,3%) في الفترة ذاتها من العام 2015، كذلك هي الحال بالنسبة إلى كلّ من الودائع التي تحسّن نموها إلى 5% مقابل 3,7% والتسليفات للقطاع الخاص إلى 5,1% مقابل 4,6% وذلك في الفترتين المذكورتين على التوالي. وبقيت معدّلات الفائدة على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة مستقرّة في تشرين الثاني 2016، في حين سجّلت معدّلات الفائدة المصرفية تغييرات بسيطة صعوداً أو نزولاً، وذلك بالمقارنة مع الشهر الذي سبق.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكاك المتقاصّة

في تشرين الثاني 2016، بلغت القيمة الإجمالية للشيكاك المتقاصّة ما يعادل 5652 مليون دولار مقابل 5996 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5494 مليون دولار في تشرين الثاني 2015. وتراجعت قيمة الشيكاك المتقاصّة بنسبة 2,0% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015 فيما تراجع معدّل دولرة قيمة الشيكاك المتقاصّة إلى 71,1% في فترة كانون الثاني- تشرين الثاني 2016 مقابل 73,3% في الفترة المماثلة من العام 2015، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكاك المتقاصّة في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
					الشيكاك بالليرة
4,3+	3910	3750	3657	3574	- العدد (آلاف)
5,9+	27153	25635	24941	23345	- القيمة (مليار ليرة)
1,6+	6945	6836	6820	6532	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكاك بالعملة الأجنبية
3,7-	7386	7667	8180	8542	- العدد (آلاف)
4,9-	44280	46580	51656	50593	- القيمة (مليون دولار)
1,3-	5995	6075	6315	5923	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
2,0-	93905	95854	102812	99614	مجموع قيمة الشيكاك (مليار ليرة)
1,0-	8313	8396	8686	8222	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دولرة الشيكاك، %
	65,4	67,2	69,1	70,5	- العدد
	71,1	73,3	75,7	76,6	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في تشرين الثاني 2016، بلغت قيمة الواردات السلعية 1450 مليون دولار مقابل 1479 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1539 مليون دولار في تشرين الثاني 2015. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016، ازدادت قيمة الواردات السلعية بنسبة 5,8% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015، في حين ازدادت الكميات المستوردة بنسبة أكبر بلغت 15,4%.

وتوزعت الواردات السلعية في فترة كانون الثاني- تشرين الثاني 2016 بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكّلت حصّتها 20,4% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (10,9%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (10,0%)، ثمّ معدّات النقل (9,3%)، فمنتجات صناعة الأغذية (7,6%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها 11,2% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها إيطاليا (7,4%)، ثمّ الولايات المتّحدة الأميركيّة (6,4%)، فألمانيا (6,2%)، فاليونان (5,5%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
5,8+	17169	16227	18845	19432	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في تشرين الثاني 2016، بلغت قيمة الصادرات السلعية 247 مليون دولار، مقابل 257 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و222 مليون دولار في تشرين الثاني 2015. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة بسيطة بلغت 0,6% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- تشرين الثاني 2016 بحسب نوعها كالآتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها 28,6% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (14,8%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (11,2%)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (10,2%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,2%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016، نذكر: جنوب افريقيا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها 22,3% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها المملكة العربية السعودية (9,0%) فالإمارات العربية المتحدة (8,0%)، ثمّ سورية (6,2%)، فالعراق (5,5%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
0,6+	2732	2716	3045	3693	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في تشرين الثاني 2016، بلغ عجز الميزان التجاري 1203 ملايين دولار مقابل عجز قدره 1222 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1317 مليون دولار في تشرين الثاني 2015. وارتفع عجز الميزان التجاري إلى 14437 مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016 مقابل عجز أقل بلغت قيمته 13511 مليوناً في الفترة ذاتها من العام 2015.

- في تشرين الثاني 2016، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ارتفاعاً بقيمة 457 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 680 مليون دولار في الشهر الذي سبق وتراجعها بقيمة 816 مليون دولار في تشرين الثاني 2015. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016، ازدادت الموجودات الخارجية الصافية بحوالي 332 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة كبيرة بلغت 2982 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2015.

قطاع البناء

- في تشرين الثاني 2016، ارتفعت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال إلى 1184 ألف متر مربع (م) مقابل 1062 ألف م² في الشهر الذي سبق و981 ألف م² في تشرين الثاني 2015. أما في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016، فارتفعت تراخيص مساحات البناء بنسبة 0,5% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخص بها في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013
0,5+	11314	11260	12560	11727

مساحات البناء الإجمالية (ألف م²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في تشرين الثاني 2016، ارتفعت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري إلى 76,2 مليار ليرة مقابل 65,3 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و71,4 ملياراً في تشرين الثاني 2015. وازدادت هذه الرسوم بنسبة 2,8% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015. على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 549 ألف طن في تشرين الأول 2016 (آخر الأرقام المتوافرة) مقابل 479 ألف طن في الشهر الذي سبقه و494 ألف طن في تشرين الأول 2015. وارتفعت كمّيات الإسمنت المسلّمة بنسبة 7,5% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

قطاع النقل الجوي

في تشرين الثاني 2016، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 5423 رحلة، وعدد الركاب القادمين 270713 شخصاً والمغادرين 284845 شخصاً والعاشرين 373 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 4499 طناً مقابل 2510 أطنان للبضائع المشحونة.

وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، ارتفعت كل من حركة القادمين بنسبة 8,1% وحركة المغادرين بنسبة 4,4% وعدد الرحلات بنسبة 3,8%، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 7,3%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2015 و2016

التغير، %	2016	2015	
3,8+	65202	62837	حركة الطائرات (عدد)
	34,1	35,1	منها: حصّة الميديل ايست، %
8,1+	3463398	3203359	حركة القادمين (عدد)
	35,9	37,8	منها: حصّة الميديل ايست، %
4,4+	3540614	3390241	حركة المغادرين (عدد)
	35,4	37,2	منها: حصّة الميديل ايست، %
73,1-	8210	30539	حركة العاشرين (عدد)
7,3-	77404	83462	حركة شحن البضائع (طن)
	27,9	29,6	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في تشرين الثاني 2016، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 153 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 632995 طناً والمشحونة 89896 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 23860 مستوعباً. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، ارتفع كل من عدد البواخر بنسبة 14,2% وحجم البضائع المفرغة بنسبة 9,7% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 7,5%، في حين تراجع حجم البضائع المشحونة بنسبة 3,8%.

بورصة بيروت

في تشرين الثاني 2016، تراجعت حركة بورصة بيروت، وبلغ عدد الأسهم المتداولة 6376852 سهماً قيمتها الإجمالية 49 مليون دولار مقابل تداول 22970630 أسهم قيمتها الإجمالية 169,8 مليون دولار في الشهر الذي سبق (5993797 سهماً بقيمة 58 مليون دولار في تشرين الثاني 2015)، فيما ارتفعت قليلاً قيمة الرسملة

السوقية إلى 11947 مليون دولار مقابل 11866 مليوناً (11190 مليون دولار) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

وفي تشرين الثاني 2016، استحوذ القطاع المصرفي على حوالي 71,8% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل 24,0% لشركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" و4,2% القطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2015 و2016، يتبين الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 70,5 مليون سهم إلى 102,7 مليوناً.
- ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة من 596,9 مليون دولار إلى 850,2 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في آب 2016، بلغ العجز العام الإجمالي 817 مليار ليرة مقابل عجز أدنى قيمته 75 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 198 مليار ليرة في آب 2015). وتبين أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2015 و2016 المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من 9955 مليار ليرة إلى 10366 ملياراً، أي بمقدار 411 مليار ليرة وبنسبة 4,1%. فقد ارتفعت كل من مقبوضات الخزينة (+210 مليارات ليرة) والإيرادات الضريبية (+104 مليارات ليرة) والإيرادات غير الضريبية (+97 مليار ليرة).

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة أعلى، من 12953 مليار ليرة إلى 14177 ملياراً، أي بقيمة 1224 مليار ليرة وبنسبة 9,4%. ونتج ذلك من ارتفاع خدمة الدين العام بقيمة 227 مليار ليرة (من 4194 مليار ليرة إلى 4422 ملياراً) وارتفاع النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام بقيمة 997 مليار ليرة (من 8758 مليار ليرة إلى 9755 ملياراً)، منها 466 مليار ليرة تم دفعها من الخزينة إلى البلديات و377 مليار ليرة زيادة في النفقات على حساب موازنات سابقة، علماً أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان تراجعت بقيمة 401 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 2998 مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2015 إلى 3811 ملياراً في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2016 وارتفعت نسبته من 23,1% من مجموع المدفوعات إلى 26,9% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي فائضاً قيمته 611 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- آب 2016 مقابل فائض أعلى مقداره 1197 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2015.

ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قليلاً قياساً على المقبوضات الإجمالية في حين تراجعت قليلاً قياساً على المدفوعات الإجمالية عند مقارنتهما في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2015 و2016.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك-2-أب 2016	ك-2-أب 2015	
31,2	32,4	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
42,7	42,1	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الثاني 2016، ارتفعت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 68498 مليار ليرة مقابل 67346 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق و64112 ملياراً في نهاية العام 2015. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 1152 مليار ليرة في شهر واحد وبقيمة 4386 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016. وكانت وزارة المالية أصدرت في تشرين الثاني 2016، بالإضافة إلى السندات ما دون الخمس سنوات، سندات من فئتي 7 سنوات (بقيمة 263 مليار ليرة) و10 سنوات (بقيمة 241 مليار ليرة).

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المنوية)

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	أشهر
ك 2015	100,00	-	5,26	12,49	3,09	18,87	20,39	31,12	6,64	1,28	0,74	0,11
ت 2016 1	100,00	0,32	4,57	16,40	2,72	21,24	21,31	21,41	7,64	3,47	0,50	0,42
ت 2016 2	100,00	0,31	4,49	16,47	2,68	21,27	21,07	21,49	7,65	3,50	0,64	0,43

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يتبين من الجدول أعلاه أن حصة السندات من فئات 7 سنوات وما فوق بلغت 45,2% من المجموع شأنها تقريباً في نهاية الشهر الذي سبق.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة: من 68384 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول إلى 69662 ملياراً في نهاية تشرين الثاني 2016 (+1278 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالتالي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين
(القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ت ثاني 2016	ت أول 2016	ك أول 2015	
28363	27338	29738	المصارف
%40,7	%40,0	%46,0	الحصة من المجموع
30436	30215	23907	مصرف لبنان
%43,7	%44,2	%37,0	الحصة من المجموع
550	540	562	المؤسسات المالية
%0,8	%0,8	%0,9	الحصة من المجموع
8757	8695	8461	المؤسسات العامة
%12,6	%12,7	%13,1	الحصة من المجموع
1556	1596	1986	الجمهور
%2,2	%2,3	%3,1	الحصة من المجموع
69662	68384	64654	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

من خلال الجدول أدناه، يتبين تغيير بسيط في توزع حصص المكتتبين من مجموع محفظة السندات بالليرة بين نهاية تشرين الأول ونهاية تشرين الثاني 2016، بحيث ارتفعت قليلاً حصة المصارف إلى 40,7% في نهاية تشرين الثاني مقابل 40% في نهاية الشهر الذي سبق، فيما انخفضت قليلاً حصة مصرف لبنان إلى 43,7% من 44,2% في نهاية الشهرين المذكورين على التوالي، وبقيت حصة القطاع غير المصرفي شبه مستقرة (15,6% في نهاية تشرين الثاني 2016).

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية تشرين الثاني 2016، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتركمة حتى تاريخه) ما يوازي 26107 ملايين دولار مقابل 26880 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و24916 مليون دولار في نهاية العام 2015. ويُعزى هذا الانخفاض جزئاً كبيراً إلى استحقاق سندات يوروبندز بقيمة 500 مليون دولار في تشرين الثاني 2016. وفي نهاية تشرين الثاني 2016، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندز 16036 مليون دولار (أي ما نسبته 61,4% من مجموع المحفظة) مقابل ما يوازي 16682 مليون دولار (أي ما نسبته 62,1% من المجموع) في نهاية تشرين الأول 2016 و17645 مليون دولار (أي ما نسبته 70,8% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2015.

الدين العام

في نهاية تشرين الثاني 2016، بلغ الدين العام الإجمالي 112375 مليار ليرة (أي ما يعادل 74,5 مليار دولار) مقابل 112338 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و106015 ملياراً في نهاية العام 2015. وبذلك، يكون

الدين العام الإجمالي ارتفع بقيمة 6360 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016 (مقابل زيادة قدرها 5825 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2015).

ونتيجة ارتفاع الدين العام الإجمالي بين نهاية كانون الأول 2015 ونهاية تشرين الثاني 2016 من ارتفاع كل من الدين المحرر بالليرة اللبنانية بقيمة 4695 مليار ليرة والدين المحرر بالعملة الأجنبية بما يوازي 1665 مليار ليرة (1104 ملايين دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 98202 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2016، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 5,8% قياساً على نهاية العام 2015.

وفي نهاية تشرين الثاني 2016، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية 69890 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,2% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 42485 مليار ليرة للدين المحرر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,8% من الدين العام الإجمالي.

وفي ما يخص تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية، سجّلت تغييرات بسيطة بين نهاية تشرين الأول ونهاية تشرين الثاني 2016 بحيث ارتفعت قليلاً حصة المصارف إلى 43,6% و40,9% فيما انخفضت قليلاً حصة كل من مصرف لبنان إلى 15,5% والقطاع غير المصرفي إلى 15,5%.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

ت ثاني 2016	ت أول 2016	ك أول 2015	
40,9	40,2	45,8	المصارف في لبنان
43,6	44,0	37,3	مصرف لبنان
15,5	15,8	16,9	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملة الأجنبية، جاء توزع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرر بالعملة الأجنبية
نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

ت ثاني 2016	ت أول 2016	ك أول 2015	
3,3	3,3	3,8	الحكومات
0,1	0,1	0,2	قروض باريس-2
3,7	3,6	3,7	المؤسسات المتعددة الأطراف
92,6	92,7	92,0	سندات يوروبونذ
0,3	0,3	0,3	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية تشرين الثاني 2016، ارتفعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 302938 مليار ليرة (ما يوازي 201,0 مليار دولار)، مقابل 301006 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و280379 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (276142 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2015). وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 8,0% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016 مقابل ارتفاعه بنسبة أدنى بلغت 4,3% في الفترة ذاتها من العام 2015.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية تشرين الثاني 2016، بلغت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضم ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، ما يعادل 245615 مليار ليرة (ما يوازي 162,9 مليار دولار) وشكّلت 81,1% من إجمالي المطلوبات مقابل 243307 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و233589 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (230745 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2015). وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 5,1% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 3,7% في الفترة ذاتها من العام 2015.

وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم قليلاً إلى 65,30% في نهاية تشرين الثاني 2016 مقابل 65,10% في نهاية الشهر الذي سبقه و64,88% في نهاية العام 2015 (64,57% في نهاية تشرين الثاني 2015).

- في نهاية تشرين الثاني 2016، بلغت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية ما يعادل 190102 مليار ليرة وشكّلت 62,8% من إجمالي المطلوبات، مقابل 188072 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و180489 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (179153 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2015). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 5,3% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016 مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 4,1% في الفترة ذاتها من العام 2015.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 4,0% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016، وازدادت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 6,2%. وارتفع قليلاً معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 59,74% في نهاية تشرين الثاني 2016 مقابل 59,57% في نهاية الشهر الذي سبقه و59,23% في نهاية العام 2015 (59,02% في نهاية تشرين الثاني 2015).

وفي نهاية تشرين الثاني 2016، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 33090 مليون دولار مقابل 32898 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و31858 مليون دولار في نهاية العام 2015 (30965 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2015). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 3,9% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016 مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 2,2% في الفترة ذاتها من العام 2015.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية تشرين الثاني 2016، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 6525 مليون دولار مقابل 6813 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و6543 مليون دولار في نهاية العام 2015 (6371 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2015).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية تشرين الثاني 2016، وصلت الأموال الخاصة للمصارف التجارية إلى ما يعادل 26761 مليار ليرة (17,8 مليار دولار) مقابل 26688 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و25131 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (24581 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2015)، وشكّلت 8,8% من إجمالي الميزانية المجمّعة و31,2% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصة بنسبة 6,5% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة أقلّ بلغت 3,6% في الفترة ذاتها من العام 2015.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية تشرين الثاني 2016، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 132499 مليار ليرة مقابل 131563 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و106329 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (105004 مليارات ليرة في نهاية تشرين الثاني 2015). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 24,6% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016، متأثرةً بالهندسة المالية الأخيرة التي قام بها مصرف لبنان، مقابل ارتفاعها بنسبة 9,7% في الفترة ذاتها من العام 2015.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية تشرين الثاني 2016، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 76419 مليار ليرة أو ما يعادل 50692 مليون دولار، مقابل 50453 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و48045 مليون دولار في نهاية العام 2015 (47453 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2015). وبذلك،

تكون هذه التسليفات قد ازدادت بنسبة 5,5% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 4,6% في الفترة ذاتها من العام 2015.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية تشرين الثاني 2016، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 52339 مليار ليرة، مقابل 52360 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و56984 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (57195 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2015). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 8,2% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة بسيطة بلغت 1,6% في الفترة ذاتها من العام 2015. وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 2218 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016 لتبلغ 28165 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2016، كما تراجعت التسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 2426 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 24174 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية تشرين الثاني 2016، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية حوالي 21325 مليون دولار مقابل 21023 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و23794 مليون دولار في نهاية العام 2015 (22400 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2015). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 10,4% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016، مقابل تراجعها بنسبة 7,4% في الفترة ذاتها من العام 2015.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية تشرين الثاني 2016، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية ما يوازي 196028 مليار ليرة، مقابل 194079 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و186360 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (184596 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2015). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ارتفعت بنسبة 5,2% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 4,1% في الفترة ذاتها من العام 2015. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دلورة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) قليلاً إلى 58,38% في نهاية تشرين الثاني 2016 مقابل 58,18% في نهاية تشرين الأول 2016 و57,81% في نهاية العام 2015 (57,74% في نهاية تشرين الثاني 2015). وتأتّى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 9667 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016 من:

- ارتفاع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 2110 مليارات ليرة (ما يعادل 1399 مليون دولار). ونتج ذلك عن ارتفاع كلّ من

الموجودات من الذهب بمقدار 1645 مليار ليرة (1091 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً في هذه الفترة، والموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 465 مليار ليرة (ما يعادل 308 ملايين دولار).

- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 5315 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 1649 مليار ليرة.

- ارتفاع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 3942 مليار ليرة، نتيجة ارتفاع كلٍّ من التسليفات بالليرة بما مقداره 2913 مليار ليرة، والتسليفات بالعملة الأجنبية بما يعادل 1029 مليار ليرة (حوالي 682 مليون دولار).

- تراجع البنود الأخرى الصافية بقيمة 50 مليار ليرة.

وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2016، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 9,1%، كما ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 3,8%.

1م (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
2م (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
3م (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الثاني 2016، بقيت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرة عند 6,94% مقابل 6,95% في نهاية الشهر الذي سبق (6,94% في نهاية العام 2015). وبلغ متوسط عمر المحفظة 1272 يوماً (3,48 سنوات) مقابل 1283 يوماً (3,52 سنوات) و1222 يوماً (3,35 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. واستقرت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدرة دورياً خلال شهر تشرين الثاني 2016 لتسجل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، و6,74% لفئة الخمس سنوات. كما استقرت الفائدة الفعلية على السندات من فئة 7 سنوات على 7,08% وعلى السندات من فئة 10 سنوات على 7,46%.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية تشرين الثاني 2016، ارتفعت قليلاً الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) إلى 6,45% مقابل 6,42% في نهاية الشهر الذي سبق (6,44% في نهاية كانون الأول 2015)، فيما ارتفع قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 6,24 سنوات مقابل 6,20 سنوات (6,09 سنوات) في نهاية التواريخ الثلاثة على التوالي. يُذكر أنه في تشرين الثاني 2016، استحقّت سندات يوروبندز بقيمة 500 مليون دولار وبفائدة قسيمة 4,75%.

الفوائد المصرفية على الليرة

في تشرين الثاني 2016، بقي متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّ إذ بلغ 5,54% مقابل 5,53% في الشهر الذي سبق (5,56% في تشرين الثاني 2015)، فيما انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة بواقع 9 نقاط أساس إلى 8,26% مقابل 8,35% في تشرين الأول الماضي.

وفي تشرين الثاني 2016، بقي متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) شبه مستقرّ وبلغ 3,00% مقابل 3,03% في الشهر الذي سبق (3,03% في تشرين الثاني 2015).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة السنوية (%)

تشرين الثاني 2016	تشرين الأول 2016	تشرين الثاني 2015	
5,54	5,53	5,56	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
*8,26	*8,35	6,93	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,00	3,03	3,03	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

*بموجب التعميم الوسيط رقم 389 ويتم احتسابه قبل أي دعم أو تسهيل أو تنزيل من الاحتياطي الإلزامي.

الفوائد المصرفية على الدولار

في تشرين الثاني 2016، ارتفع المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى 3,48% مقابل 3,43% في الشهر الذي سبق (3,17% في تشرين الثاني 2015)، كما ارتفع المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار بواقع 10 نقاط أساس إلى 7,16% في تشرين الثاني 2016 مقابل 7,06% في تشرين الأول 2016.

وفي تشرين الثاني 2016، ارتفع متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر إلى 0,91% مقابل 0,88% في الشهر الذي سبق (0,37% في تشرين الثاني 2015).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

تشرين الثاني 2016	تشرين الأول 2016	تشرين الثاني 2015	
3,48	3,43	3,17	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,16	7,06	7,15	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
0,91	0,88	0,37	متوسط معدّل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في تشرين الثاني 2016، أقلّ متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 21 يوماً في الشهر الحادي عشر من العام 2016.

على صعيد آخر، انخفضت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من 34743 مليون دولار في نهاية تشرين الأول إلى 34375 مليوناً في نهاية تشرين الثاني 2016. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ارتفعت بقيمة 3737 مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام الجاري مقابل انخفاضها بمقدار 635 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في تشرين الثاني 2016، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، انخفض مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 0,61% قياساً على الشهر الذي سبق، ليسجّل ارتفاعاً بنسبة 1,14% قياساً على كانون الأول 2015. وعند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الثاني 2016 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الثاني 2015، يكون قد ارتفع بنسبة 0,42%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 0,39% في تشرين الثاني 2016 قياساً على الشهر الذي سبق، وبحوالي 2,5% قياساً على كانون الأول 2015، في حين انخفض بمقدار 1,36% عند مقارنة متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الثاني 2016 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الثاني 2015.

